القرار IG.26/10 [1]

الإطار المفاهيمي لتنفيذ تخطيط الحيز البحري في البحر الأبيض المتوسط

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها في اجتماعها الثالث والعشرين،

إذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1/70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

إذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 296/76 الصادر في 21 يوليو 2022، المعنون "محيطنا، مستقبلنا، مسؤوليتنا"،

إذ تشير كذلك إلى الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام الصادر في 2 شباط/فبراير 2021 والإعلان الصادر عن اجتماع وزراء البلدان المشاركة في مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط في 23 حزيران/يونيو 2023،

مع مراعاة البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط، والمشار إليه فيما يلي ب "بروتوكول ICZM"، وخاصة المادة 3 منه المتعلقة بالنطاق الجغرافي لتطبيقه،

إذ تشير إلى القرار IG.23/7 الصادر عن الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة (COP 20) (تيرانا، ألبانيا، 17-20 ديسمبر/كانون الأول 2017)، حيث أحاط الاجتماع علماً بالإطار النظري لتخطيط الحيز البحري باعتباره وثيقة توجيهية لتسهيل إدراج أداة الإدارة هذه في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،

إذ تشير أيضاً إلى القرار IG.24/5 الصادر عن الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 21) (نابولي، إيطاليا، 2-5 ديسمبر/كانون الأول 2019)، والذي اعتمد الاجتماع بموجبه الإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية،

وبالنظر إلى النتائج المشجّعة للعديد من المشاريع التجريبية التي نفذتها الأطراف المتعاقدة في أعقاب قرار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بشأن الإطار المفاهيمي لتخطيط الحيز البحري،

وإذ تلتزم بتعزيز التعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال ضمان تخطيط وإدارة الأنشطة المتعلقة بالأجزاء البحرية والبرية من المنطقة الساحلية بطريقة منسقة، مع احترام صحة النظام الإيكولوجي وسلامته والمساهمة في الحالة البيئية الجيدة (GES) للبحر الأبيض المتوسط والسواحل،

إذ تدرك أن تخطيط الحيز البحري هو أداة ضرورية لاقتصاد أزرق مستدام،

مع مراعاة صلاحيات مركز النشاط الإقليمي لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) ضمن نظام اتفاقية خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة وأهميتها لتنفيذ هذا القرار،

بعد النظر في تقرير الاجتماع العشرين للجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة (مرسيليا، فرنسا، 14-16 يونيو 2023) الذي يسلط الضوء على الحاجة إلى إدراج تخطيط الحيز البحري المتكامل والشامل في استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة القادمة وإنشاء مجموعة عمل ضمن خطة عمل البحر المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة تتمثل مهمتها في تخطيط الحيز البحري؛ بالإضافة إلى تقرير اجتماع جهات الاتصال الوطنية لمركز النشاط الإقليمي لبرنامج التدابير ذات الأولوية (سبليت، كرواتيا، 23-24 مايو 2023)،

1. تعتمد الإطار النظري لتنفيذ تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط (المشار إليه فيما يلي بالإطار النظري MSP) المنصوص عليه في ملحق هذا القرار كوثيقة توجيهية للتنفيذ المنسق لتخطيط الحيز البحري ضمن النطاق الجغرافي لتطبيق اتفاقية برشلونة.

2. تدعو الأطراف المتعاقدة إلى تنفيذ الإطار النظري لتخطيط الحيز البحري وتعزيز التعاون الإقليمي وفقًا لأحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وباستعمال الموقع الالكتروني (https://msp.iczmplatform.org/)،

3. تطلب من الأمانة (مركز النشاط الإقليمي لبرنامج التدابير ذات الأولوية) إنشاء فريق عمل مخصص يتكون من خبراء من الأطراف المتعاقدة وجميع مكونات برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لقيادة العمل في تنفيذ تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط والمساهمة في إدراج تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط في استراتيجية التنمية المستدامة المحدّثة،

---

[1] تحفظ مصر وليبيا على القرار بأكمله وملحقه

4. تُشجّع الأطراف المتعاقدة على المشاركة والمساهمة والاستفادة من الآليات والأدوات الأخرى الموجودة والمطوّرة وذلك لتنفيذ تخطيط الحيز البحري، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إنشاء مجموعة متمرّسة سهلة المنال تؤمن تبادلاً للمعلومات حول تخطيط الحيز البحري، وذلك من أجل تنسيق النُهُج وتعزيز مبادئ وأهداف برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط،

5. تطلب من الأمانة (مركز النشاط الإقليمي لبرنامج التدابير ذات الأولوية) مواصلة دعم الأطراف المتعاقدة في جهودها لتنفيذ تخطيط الحيز البحري القائم على النظام الإيكولوجي، من خلال بناء القدرات والتدريب، والتحديث المنتظم للموقع الالكتروني الخاص بتخطيط الحيز البحري، كما والمساعدة في إنشاء مجموعات وطنية ومحلية متمرسّة في تخطيط الحيز البحري.

الملحق

الإطار النظري لتنفيذ تخطيط الحيز البحري في البحر الأبيض المتوسط

جدول المحتويات

I. مقدمة 5
II. حوكمة تخطيط الحيز البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط 6
III. المبادئ المشتركة 7
III.1 النهج التكيُّفي 7
III.2 النهج متعدد المستويات 7
III.3 التكامل 8
III.4 الأبعاد الأربعة في تخطيط الحيز البحري 8
III.5 عملية قائمة على المعرفة 8
III.6 الملاءمة والكفاءة المكانية 9
III.7 التواصل 9
III.8 التعاون عبر الحدود 9
IV. المفاهيم الأساسية 9
IV.1 نهج النظام الإليكولوجي 9
IV.2 الإجراءات المناخية 10
IV.3 التفاعلات بين الأرض والبحر 11
IV.4 الاقتصاد الأزرق 12
V. عملية تخطيط الحيز البحري 13
V.1 بدء العملية والتحضير 13
V.2 تقييم السياق وتحديد الرؤية 14
V.3 تحليل الظروف القائمة 15
V.4 تحليل الظروف المستقبلية 15
V.5 تحديد المسائل الرئيسية 15
V.6 مرحلة التصميم: إعداد تخطيط الحيز البحري 16
V.7 تنفيذ تخطيط الحيز البحري ورصده وتقييمه 16

الإطار النظري لتنفيذ تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط

I. مقدمة

دعت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة إلى اعتبار تخطيط الحيز البحري MSP) مساهماً في تحقيق الحالة البيئية الجيدة (GES) للبيئة البحرية والساحلية، باعتباره مطلبًا طارئاً لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بأكملها. كذلك، دعت الأطراف إلى إيجاد العلاقة بين المناطق البرية والبحرية بشكل مفصّل، واقتراح أطر تخطيط متجانسة ومستدامة لاستخدام الأراضي والبحر وذلك فيما يتعلق بالقطاعات والأنشطة الاقتصادية الرئيسية التي قد تؤثر على الموارد الساحلية والبحرية.

يعتبر تخطيط الحيز للمنطقة الساحلية أداة أساسية لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في المتوسط (بروتوكول ICZM). وفقاً للمادة 3، فإن المنطقة الساحلية التي ينطبق عليها بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هي المنطقة الواقعة بين:

- الحد البحري للمنطقة الساحلية، الذي يتمثل في الحد الأقصى للمياه الإقليمية للأطراف؛ و
- الحد البري للمنطقة الساحلية، الذي يتمثل في حد الوحدات الساحلية المختصة وفقاً لتعريف الأطراف لها.

ويترتب على ذلك أنه ينبغي تطبيق التخطيط بالتساوي على مكوني المناطق الساحلية. حتى لو لم يتم ذكر تخطيط الحيز البحري على وجه التحديد، فإن تخطيط الحيز البحري، إلى جانب الحيز البري، هو مفهوم وارد فعلياً ضمن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، لا سيما في المواد. 2، 3، 5، 6 و18 منه؛ ويرتكز التطبيق العملي لتخطيط الحيز البحري على المنطقة البحرية داخل المياه الإقليمية لبلد ما، مع الأخذ بعين الاعتبار للتفاعلات بين البر والبحر وفق ما هو محدد في المادتين 2 و6.

يعتبر تخطيط الحيز البحري أداة فعالة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي باعتباره العمود الفقري لإطار اتفاقية برشلونة برمّته. وباعتباره نهجا استراتيجيا للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فهو يعزز الحفظ والاستخدام المستدامَيْن. من خلال نهج النظام الإيكولوجي، يستفيد تخطيط الحيز البحري من سلسلة من تقييمات الاستدامة لإعداد خطط متكاملة تساهم في تحقيق حالة بيئية جيدة. وبالتالي، فإنه يضمن عدم المساس بقدرة النظم الإيكولوجية البحرية على الاستجابة للتغيرات التي يسببها الإنسان.

وتعد تلبية الطلب على الاقتصاد الأزرق أمرًا أساسيًا بالنسبة لتخطيط الحيز البحري. وقد تم تناول هذا الأمر بوضوح في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال تسليط الضوء على دور الاقتصاد المستدام، والذي ينبغي أن "يتأقلم مع هشاشة المناطق الساحلية وأن الموارد البحرية محمية من التلوث" (المادة 9). وبالمثل، التأكد من أن القيام بالأنشطة البحرية يؤمن "صوناً للنظم الإيكولوجية الساحلية بما يتماشى مع قواعد الاتفاقيات الدولية المعنية، ومعاييرها، وإجراءاتها." (المادة 9).

وبالنظر إلى تعريف المنطقة الساحلية بحسب بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، فإن جميع البروتوكولات الأخرى لاتفاقية برشلونة تقريبًا مرتبطة به بطريقة أو بأخرى. يمكن للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بل ينبغي لها، أن تدعم تنفيذ هذه البروتوكولات والعكس صحيح – حيث ينبغي أخذ أهدافها وأحكامها ذات الصلة في الاعتبار في كافة مشاريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخططها واستراتيجياتها. وبالنظر إلى هذه الروابط، يساهم تطبيق تخطيط الحيز البحري، ضمن إطار بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ونطاقه الجغرافي، في تحقيق الأهداف التي تحددها البروتوكولات الأخرى - كما هو الأمر في حالة تحديد المناطق المحمية وتخطيطها وإدارتها وفقًا لبروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي أو حماية البحر من التلوث الناتج عن استكشاف واستغلال الجرف القاري وفق بروتوكول البحار.

ومن هذا المنظور، وتماشيًا مع الإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط[2]، يمكن اعتبار تخطيط الحيز البحري بمثابة الأداة/العملية الرئيسية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، وتأكيدها بشكل خاص على التخطيط والإدارة المستدامين.

لا يشكل أي نشاط و/أو مشروع يتم تنفيذه في إطار تخطيط الحيز البحري تغييراً في المواقف القانونية للدول الأطراف فيما يخص القضايا المتعلقة بالسيادة و/أو الحقوق السيادية.

تحقيقًا لهذه الغاية، ووفقًا لأحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط ومكوناته، يتم تشجيع البرامج القُطْرية على إنجاز ما يلي، حسب الاقتضاء:

i. المعالجة الفعالة لقضايا التخطيط والإدارة في الجزء البحري من المنطقة الساحلية؛

ii. دعم تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، من خلال تطبيق تخطيط الحيز البحري، والتركيز بقوة على التفاعلات بين الأرض والبحر- وبالتوافق مع الإطار العام لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ولا سيما من خلال:

- الحد من مصدر الضغط البحري الذي يؤثر على البيئة البحرية من خلال الكفاءة المكانية والتحكم في التوزيع الزمني للأنشطة البشرية؛

[2] اعتمدته الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في نابولي (إيطاليا)، في الفترة من 2 إلى 5 ديسمبر/كانون الأول 2019. المقرر IG.24/5

- الحد من التضارب بين الاستخدامات البحرية وحماية المناطق ذات الأهمية الطبيعية والبيئية العالية؛
- تحديد المناطق المطلوب حمايتها من أجل الحفاظ على العمليات والوظائف الضرورية لتحقيق الحالة البيئية الجيدة؛
- تحديد مناطق البؤر البيئية الساخنة في البحر والتي تتطلب اتخاذ تدابير محددة؛
- تحديد العناصر التي تضمن التواصل بين الموائل ذات الصلة.

وتماشيا مع ما ورد أعلاه، توفر هذه الوثيقة إطارا عاما يسهل على الأطراف المتعاقدة التحقق من أن العناصر الرئيسية المطلوبة لعملية تخطيط الحيز البحري قد تم أخذها في الاعتبار فيما خص أنشطتها الساحلية والبحرية.

II. حوكمة تخطيط الحيز البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط

يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه الحوكمة في مجال تخطيط الحيز البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط في صياغة رؤية متفق عليها وواضحة للتنمية المستدامة في سياق:

- **الاعتبارات الوطنية ذات الصلة بالمنطقة البحرية والساحلية الأوسع.**
- **العوامل الدولية المؤثرة والعابرة للحدود** إن تخطيط الحيز البحري هو في المقام الأول قضية وطنية، ولكن الخطط قد تؤثر وتتأثر بما يحدث في المناطق الواقعة خارج حدود البلاد. عليه، يعد التعاون الإقليمي مكوّناً أساسيًا في عملية إدارة تخطيط الحيز البحري.

ويتضمن وضع رؤية متفق عليها وتقديمها ما يلي:

- مشاركة أصحاب المصلحة
- دمج ومواءمة المصالح المتعددة
- الموافقة على أعلى مستوى سياسي، بما في ذلك التنسيق رفيع المستوى بين الوزارات، والتعاون عبر الحدود عند الضرورة
- المواءمة والاتساق مع الخطط والسياسات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والنقل، وجودة المياه، والتنوع البيولوجي
- إطار تنظيمي فعال
- الدمج بين الأرض والبحر من خلال تفاعلاتهما (المادة 3 من البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)
- التعاون العابر للحدود والتعاون الدولي (المادة 14.1 و28 من البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)
- المراجعة المنتظمة والتحديث وفقًا للظروف المستجدة (المادة 18.4 من البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية).

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق عملية تخطيط الحيز البحري بنجاح إلا بتوفير الشروط المسبقة التالية:

i. مجموعة أساسية من أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية الواسعة المعرفة والمؤيدة التي تدعم العملية بنشاط
ii. توفير القدرات الكافية لدى المؤسسات المسؤولة عن الخطة لإعداد وتنفيذ سياساتها
iii. قد انعكس التزام الحكومة بالخطة في كل من التشريع والتفويض الممنوح السلطة المختصة، فضلاً عن تخصيص الموارد المالية اللازمة
iv. تم اعتماد أهداف تنفيذية عالية المستوى وواضحة تتناول الظروف الاجتماعية والبيئية، ويمكن على أساسها قياس جهود الخطة
v. حيثما كان ذلك مناسبًا، وضع التزامات وقدرات وآليات تعاون فعالة عابرة للحدود.

باختصار، ليس تخطيط الحيز البحري مشروعًا قصير المدى يُنفّذ لمرة واحدة. إنها مسألة حَوكمة على أعلى مستوى تشمل مختلف الوزارات، والقطاعات الاقتصادية المختلفة، والمواطنين وأصحاب المصلحة، والأوساط العلمية، وفي بعض الحالات، الشركاء الدوليين.

III. المبادئ المشتركة

تقترح المنهجيات والمؤلفات العلمية المتوفرة مجموعة واسعة من التعريفات الخاصة بتخطيط الحيز البحري. قدم أهلر ودوفار Ehler and Douvere (2009)[3] واحدة من أكثر المقترحات التي تم الاستشهاد بها، والتي يمكن على اساسها تعريف تخطيط الحيز البحري على أنه "طريقة عملية لإنشاء وتأسيس هيكل أكثر عقلاني لاستخدام الحيز البحري والتفاعلات في استخداماته، وذلك لتحقيق التوازن فيما بين متطلبات التنمية من جهة وحماية النظم الإيكولوجية البحرية من جهة ثانية، كما وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بطريقة منفتحة ومنظمة.". هناك تعريف آخر شائع الاستخدام وهو التعريف الذي جاء في المادة 3 من النص القانوني EU/89/2014 العائد للاتحاد الأوروبي واعتباره "عملية تقوم من خلالها الجهات المعنية في الدول الأعضاء بتحليل وتنظيم الأنشطة البشرية في المناطق البحرية لتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية".

الفوائد المتوقعة من تخطيط الحيز البحري هي التالية:

- زيادة التنسيق الأفقي والعامودي بين الإدارات وبين مختلف القطاعات باستخدام عملية واحدة تضمن تحقيق التوازن في تطوير مجموعة من الأنشطة البحرية؛
- الحد من التضارب واستغلال أوجه التآزر بين الاستخدامات المختلفة للحيز البحري؛
- المساهمة في الوصول العادل إلى الموارد البحرية؛
  تفعيل إشراك أصحاب المصلحة ومشاركة العامة وتبادل المعلومات؛
- تشجيع الاستثمار من خلال ترسيخ القدرة على التنبؤ واعتماد الشفافية واتباع قواعد أكثر وضوحا؛
- تحسين حماية البيئة، من خلال التحديد المبكر للتأثيرات والحد منها، فضلاً عن تعزيز فرص الاستخدامات المتعددة لنفس الحيز البحري؛
- تحديد التدابير (المتعلقة بالحيز) التي يمكن أن تدعم تحقيق الحالة البيئية الجيدة (انظر القسم 4.1)؛
- تحسين حماية التراث الثقافي والحفاظ على القيم غير المادية للبحر.

وبغض النظر عن التعريف الذي تم النظر فيه والأهداف المحددة والفوائد المتوقعة، فقد تم تحديد العديد من المبادئ المشتركة والمحتويات العامة لتنفيذ تخطيط حيز البحري (يتوافق بعضها كليًا أو جزئيًا مع مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية). عند التعامل مع تنفيذ تخطيط الحيز البحري، ينبغي مراجعة هذه القائمة لتتلاءم مع المستوى والأهداف المحددة لعملية تخطيط الحيز البحري وخصائص مجال تطبيقه.

3. 1 النهج التكيُّفي

النهج التكيُّفي هو عملية تفاعلية ومنهجية تهدف إلى تحسين السياسات والخطط والممارسات الإدارية بصفة مستمرة من خلال التعلم من مخرجات الخطوات والدورات السابقة. وباتباع هذا النهج، يتم تحديد السياسات والخطط والبرامج بناءً على أفضل المعطيات المتوفرة، ومن ثم تنفيذها ومراقبتها وتقييمها بشكل دوري وتحسينها بناءً على نتائج التقييم. ويكون هذا النهج مفيدا بشكل خاص في التعامل مع القضايا المعقدة والديناميكية وغير المتيقن منها، بما في ذلك تخطيط الاستخدامات الحالية والمستقبلية للبحر. في الواقع، لا يؤدي تخطيط الحيز البحري إلى خطة لمرة واحدة؛ فهو عملية متكررة باستمرار تتكيف مع مرور الوقت. لإعداد تخطيط الحيز البحري وفقًا لنهج تكيفي، يمكن اقتراح المبادئ التوجيهية التالية:

- تصميم عملية تخطيط الحيز البحري منذ البداية، بما في ذلك مراحل الرصد والتقييم والمراجعة؛
- إمكانية تعزيز الإدارة التكيفية النشطة، والتي تتضمن تقييم ومقارنة فرضية بديلة (مثل السيناريوهات) بشأن التطور المستقبلي للمنطقة البحرية موضوع النظر؛
- تطوير مؤشرات تخطيط الحيز البحري المرتبطة بأهداف وغايات واضحة، بما في ذلك مؤشرات الحوكمة أو العمليات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛
- اعتماد منظور متوسط/طويل الأجل للتعامل بشكل صحيح مع الطبيعة الاستراتيجية والاستباقية لتخطيط الحيز البحري والسماح بالتخطيط والتنفيذ والتكيف والتخطيط لإجراء مستمر وذلك لفترة زمنية طويلة تكفي لتحقيق نتائج ملموسة.

3. 2 النهج متعدد المستويات

يجب أن يركز التطبيق العملي لتخطيط الحيز البحري في إطار اتفاقية برشلونة على المنطقة البحرية داخل المياه الإقليمية لبلد ما، وفقًا للنطاق الجغرافي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (المادة 3). ويمكن دمج هذا التطبيق العملي في نهج متعدد المستويات يجمع بين مختلف وجهات النظر (من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى) ووفق المستويات المختلفة التالية:

- مستوى البحر الأبيض المتوسط الذي يغطي كامل البحر، من خلال التعاون بين الأطراف المتعاقدة في إطار اتفاقية برشلونة للتطرق إلى المستوى الاستراتيجي لتخطيط الحيز البحري، على سبيل المثال: (i) تحديد عناصر الرؤية المشتركة والأهداف

[3] Ehler C., and F. Douvere, 2009. تخطيط الحيز البحري: نهج تدريجي نحو الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. دليل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC) رقم 53، ملف برنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICAM) رقم. 6، باريس، اليونسكو.

ذات الصلة، (ii) تحديد المجالات والقضايا ذات الأولوية التي يتعين تناولها على المستوى العابر للحدود، (iii) تحديد المبادرات (مثل المشاريع) لمعالجة المناطق والقضايا العابرة للحدود؛

- المستوى دون الإقليمي - حيثما كان ذلك مناسبًا وممكنًا - معالجة قضايا تخطيط الحيز البحري العابرة للحدود (عناصر الرؤية والأهداف والأولويات والمبادرات المشتركة) في مناطق جنوب البحر المتوسط، وربطها أيضًا بالاستراتيجيات والخطط دون الإقليمية (على سبيل المثال، استراتيجية منطقة البحر الأدرياتيكي والأيوني EUSAIR ومبادرة غرب البحر المتوسط البحرية) في إطار تنسيق التنفيذ المطلوب؛

- المستوى الوطني، التنفيذ الكامل لعملية تخطيط الحيز البحري - وفقًا للمبادئ المشتركة وبشكل متسق مع نهج البحر المتوسط والنُهُج دون الإقليمية - في المناطق البحرية الواقعة ضمن حدود اختصاص الوطنية، مع إشارة خاصة إلى المياه الإقليمية وفقًا للمستوى الجغرافي لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛

- المستويان دون الوطني والمحلي، تعزيز تطبيقات تخطيط الحيز البحري التي تهدف إلى تقديم أدلة على الفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية الملموسة والواضحة لتخطيط الحيز البحري. ويمكن أن تركز الأنشطة التجريبية على المستوى دون الوطني و/أو المحلي على المجالات ذات الأولوية، مثل المناطق شديدة التعرض للأخطار، والمناطق التي تشهد صراعات كبيرة على الاستخدامات، والمناطق ذات الإمكانات العالية للتآزر بين الاستخدامات والفرص متعددة الاستخدامات. ويمكن أن تكون الأنشطة التجريبية مفيدة أيضًا في تطوير واختبار منهجيات جديدة شاملة أو خاصة بعناصر محددة، ولا سيما من خلال الحقبة التالية من المشاريع الخاصة بإدارة المناطق الساحلية والتي تعمل على دمج المناطق البحرية بشكل أفضل من خلال تخطيط الحيز البحري.

3.3 التكامل

يعد التكامل سمة أساسية لتخطيط الحيز البحري حيث يمكن أن يحمل معاني مختلفة:

- لا يتعلق تخطيط الحيز البحري بالاقتصاد الأزرق فقط، بل يجب أن تؤخذ جميع الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة بعين الاعتبار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- هناك حاجة إلى التكامل بين القطاعات لتجاوز السياسات والخطط واللوائح القطاعية؛

- إن التعاون العامودي والأفقي بين الإدارات والوكالات الفنية ضروري للمضي قدماً نحو التنسيق والتكامل بين السياسات والخطط القطاعية؛

- يعد التكامل بين التخطيط البري والبحري أمرًا ضروريًا للتنسيق وضمان التماسك بين أجزاء النظام الساحلي نفسه، والتفاعل فيما بينها بطرق مختلفة.

4.3 أبعاد تخطيط الحيز البحري الأربعة

ينطبق تنفيذ تخطيط الحيز البحري على ثلاثة جوانب/ابعاد، بالإشارة إلى الاستخدامات البحرية والصراعات ذات الصلة على سطح البحر وفي الماء وفي قاع البحر، ويمكن اعتبار الوقت بعدا رابعا.

فيما يتعلق بتنفيذ تخطيط الحيز البحري، قد يعني ذلك ما يلي:

- تحديد الأبعاد الأكثر صلة بكل استخدام بحري ومدى التوافق مع الاستخدامات الأخرى التي تحدث بشكل رئيسي في غيرها من الأبعاد (مثل الشحن واستخراج الرمال من قاع البحر)؛

- يمكن تعزيز أوجه التآزر والتوافق بين الاستخدامات المختلفة من خلال تقسيم المناطق وتنظيمها زمنياً، مثل السماح بالوصول إلى المناطق العسكرية المحظورة للقيام بالملاحة أو الأنشطة الترفيهية وذلك عند عدم وجود عمليات عسكرية وعندما تكون السلامة مضمونة؛

- التقييم السليم للاحتياجات الديناميكية الأربعة لكل استخدام بحري لتقييم ما إذا كانت حالات التوافق ممكنة بالفعل وما إذا تم تقليل الصراعات إلى الحد الأدنى.

5.3 عملية قائمة على المعرفة

يجب أن يعتمد تخطيط الحيز البحري على بيانات عالية الجودة، مع التركيز على المعلومات الأساسية ذات الصلة. وفي هذا الشأن، تُقترح المبادئ التوجيهية التالية:

- استخدام أفضل المعارف المتوفرة لتعزيز تعريف المستوى والنطاق الجغرافيين الأكثر ملاءمة لاستراتيجيات و/أو خطط تخطيط الحيز البحري، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا برنامج الرصد والتقييم المتكامل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (أي حدود النظام البيئي) واعتبار التفاعلات القائمة بين البر والبحر (LSI) على أنها عنصرا أساسيا في تخطيط الحيز البحري؛

- التركيز على جمع البيانات والمعلومات الضرورية للقيام بتخطيط الحيز البحري؛
- تحديد الثغرات التي قد تعيق تخطيط الحيز البحري والتي تتطلب إجراءات محددة؛
- الأخذ بالاعتبار لأي شكل من أشكال المعرفة "الجيدة". ويأتي هذا في المقام الأول من المصادر العلمية وأنشطة الرصد المؤسساتية ومجموعات البيانات، إلا أنه يجب أيضًا الاستفادة من مصادر المعلومات الخاصة، بما في ذلك المعرفة الناتجة عن الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في البحر (ما يسمى "علم المواطن")؛
- تفعيل الوصول الشفاف إلى المعلومات الدقيقة والكاملة؛
- الانتقال من البيانات والمعرفة إلى المعلومات المفيدة لعملية التخطيط واتخاذ القرار اللازم لتخطيط الحيز البحري. في هذه الحالة، تكون الأدوات المكانية مفيدة.

6.3 الملاءمة والكفاءة المكانية

تعدّ ملاءمة الأنشطة البحرية والكفاءة المكانية في توزيع هذه الأنشطة من المفاهيم التوجيهية الرئيسية لتخطيط الحيز البحري - الذي يهدف إلى تحسين استدامة استخدام الموارد البحرية (بما في ذلك الحيز البحري)، وتقليل التضارب بين الاستخدامات (بما في ذلك حماية الطبيعة) واستغلال أوجه التآزر الممكنة. وفي هذا الشأن، تُقترح المبادئ التوجيهية التالية:

- استعمال الحيز البحري للاستخدامات التي تعتمد بالفعل على الموارد البحرية أو التي يمكن تشغيلها بشكل أكثر كفاءة واستدامة في البحر؛
- عند القيام بالتخطيط، البدء في تحديد الاستخدامات والوظائف الثابتة وغير الممكن التنازل عنها والتي عادة ما تكون لها الأولوية؛
- تشجيع الاستخدام المشترك أو الاستخدام المتعدد لنفس المنطقة البحرية قدر الإمكان، شريطة أن يؤدي ذلك إلى تحقيق فوائد أكبر وتأثيرات أقل، كما ويقلّل من التضارب؛
- ينبغي أن تتضمن الكفاءة المكانية أيضًا توزيعًا عادلاً للمنافع الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتخطيط الحيز البحري في إجمالي المنطقة البحرية المخططة.

7.3 التواصل

لا يركز تخطيط الحيز البحري فقط على تخصيص المكان بشكل مناسب وفعال للاستخدامات البحرية، بل يتعلق أيضًا بالتواصل. ويهدف تحسين التواصل إلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية وإدارية؛ يتم اقتراح المبادئ التوجيهية التالية:

- عند تخطيط الحيز البحري، انظر في الروابط بين العناصر الخطية على أنها ممرات بحرية لتطوير نظام نقل بحري متكامل، أو شبكة طاقة لتحسين كفاءة توزيع الطاقة أو ممرات زرقاء لربط الموائل الطبيعية؛
- عند تخطيط الحيز البحري، انظر في توصيل القطع والمناطق ذات الاستخدامات أو الوظائف المتشابهة أو المترابطة كما في حالة ربط المناطق البحرية المحمية بالشبكات أو الحفاظ على الموائل المتصلة التي تعتبر حيوية للأنواع البحرية؛
- إلى جانب تخطيط الاستخدامات البحرية، تذكر تأمين التواصل بين مشغلي تخطيط الحيز البحري من حيث تبادل المعرفة والتعاون والتنسيق.

يعد تقييم وتخطيط عناصر التواصل ذو أهمية خاصة لجوانب التفاعلات القائمة بين البر والبحر.

8.3 التعاون عبر الحدود

على الرغم من أنه يمكن النظر إلى تخطيط الحيز البحري في المقام الأول على أنه عملية قُطْرية، فإن التعاون عبر الحدود ضروري لضمان للتأكد من أن خططه متماسكة ومنسقة عبر المناطق الساحلية والمناطق البحرية. وهذا يعني التعاون على المستوى المنهجي (الأساليب المشتركة، وتبادل البيانات والمعلومات، وتبادل الأدوات، وتبادل ممارسات تخطيط الحيز البحري، وبناء القدرات)، والاستراتيجي (الرؤية المشتركة، والمبادئ المشتركة والأهداف المشتركة الممكنة) والتنفيذي (على سبيل المثال، تخطيط المناطق الحدودية البحرية، وما إلى ذلك.)

علاوة على ذلك، من المعروف أن عددًا من المشاكل والتحديات (مثل تشغيل النقل البحري وسلامته، الحفاظ على الأرصدة السمكية وإدارتها المستدامة، حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على النظام الإيكولوجي، والتطوير المستقبلي لإنتاج الطاقة المتجددة البحرية وتوزيعها، وما إلى ذلك) تكتسي بعداً عابراً للحدود وقد تتطلب اعتماد نهج إقليمي أو دون إقليمي مشترك.

IV. المفاهيم الأساسية

1.4 نهج النظام الإيكولوجي

إن الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي هي نهج يتعدى فحص الأنواع الفردية أو الموائل أو النظم البيئية أو الوظائف ذات الصلة بمعزل عن غيرها. وبدلاً من ذلك، يمكن تصوره على أنه نهج متعدد التخصصات ومتكامل للتخطيط والإدارة، وهو يعترف بثراء وتعقيدات النظم الإيكولوجية والتفاعلات المستمرة بين مكوناتها. تقوم الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي على اتخاذ القرارات بشأن الحدود البيئية وحدود حيز النظم الإيكولوجي، وهي تشمل المبادئ الاجتماعية والبيئية ومبادئ الحوكمة للحفاظ على النظم البيئية الصحية والمنتجة والخدمات ذات الصلة وضمان استخدام الموارد الطبيعية المستدام. غالبًا ما يتم استخدام مصطلحي الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي ونهج النظام الإيكولوجي بالتبادل ويتداخلان عمومًا في معناهما الأساسي.

في البحر الأبيض المتوسط، يعد نهج النظام الإيكولوجي المبدأ التوجيهي لجميع عمليات وضع السياسات وتنفيذها تحت رعاية نظام اتفاقية برشلونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والهادفة إلى تحقيق الوضع البيئي الجيد للبحر الأبيض المتوسط وساحله. يتم تفعيل نهج النظام الإيكولوجي من خلال برنامج الرصد والتقييم المتكامل للبحر الأبيض المتوسط وساحله (IMAP)، والذي يشترك في العديد من العناصر المشتركة مع الإطار الاستراتيجي للبيئة البحرية للاتحاد الأوروبي. وفقًا لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ينطبق نهج النظام الإيكولوجي على جميع عمليات التخطيط ذات الصلة بالأنشطة البحرية والبرية، وبالتالي فهو يدعم التنفيذ الشامل لتخطيط الحيز البحري. على الرغم من أنه لا يغطي جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، إلا أن بهذا الخصوص يعكس أيضًا أهمية نهج النظام الإيكولوجي "للمساهمة في تعزيز التنمية المستدامة ونمو الاقتصادات البحرية والساحلية والاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية"، وبالتالي، فإنه من المتوقع أن يساهم تخطيط الحيز البحري في تحقيق أهداف برنامج الرصد والتقييم المتكامل والإطار الاستراتيجي للبيئة البحرية للاتحاد الأوروبي (MSFD).

إن العلاقة بين نهج النظام الإيكولوجي وتخطيط الحيز البحري هي عملية ذات اتجاهين، إذ يمكن أن يساهم هذا الأخير في تحقيق الهدف العام المتمثل في تحقيق الوضع البيئي الجيد، كذلك من خلال تحديد التدابير بشأن الحيز ذات الصلة. التخطيط السليم للنشاط البحري يمكن أن:

- يحُد من مصادر الضغط البحرية التي تؤثر على البيئة البحرية من خلال الكفاءة المكانية والتحكم في التوزيع الزمني للأنشطة البشرية؛
- يحُد من التضارب بين الاستخدامات البحرية وحماية المناطق ذات الأهمية الطبيعية والبيئية العالية؛
- يحدد المناطق المطلوب حمايتها من أجل الحفاظ على العمليات والوظائف الضرورية لتحقيق الحالة البيئية الجيدة؛
- يحدد مناطق البؤر البيئية الساخنة في البحر والتي تستوجب اتخاذ تدابير مكثفة؛
- يعمل على تجنب الاستخدامات غير المستدامة في المناطق المحمية وتحديد أوجه التآزر التي يمكن أن توفر حلولاً مربحة لجميع الأطراف فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة؛
- يُحدد العناصر التي تربط بين الموائل ذات الصلة، من خلال الممرات الزرقاء.

وقد تم وضع تصور جيد لنهج النظام الإيكولوجي، ويحظى تطبيقه على الحيز البحري باهتمام متزايد. ومع ذلك، فإن تنفيذه الفعلي لا يزال يطرح تحديًا كبيرًا في عملية تخطيط الحيز البحري، مما يتطلب توجيهات أكثر وضوحًا وتبادل الممارسات الجيدة والدراسات والأدوات.

تم توفير أدوات وممارسات وقائمة توجيهات مرجعية محددة للنظر في نهج النظام الإيكولوجي ضمن تخطيط الحيز البحري على الموقع الإلكتروني الخاص بعمل تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط. https://msp.iczmplatform.org/

2.4 الإجراءات المناخية

يعد الدمج العملي للإجراءات المناخية في تخطيط الحيز البحري نهجًا جديدًا. وهو يمثل تحديًا كبيرًا للعديد من البلدان بسبب عدم اليقين الكامن حول توقعات تغير المناخ والاستجابة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لآثاره. ومع ذلك، فإن رفع الجهوزية بالنسبة للإجراءات المناخية أمر ضروري لجعل تخطيط الحيز البحري قابل للتطبيق ومفيد على المدى الطويل ولتعزيز الإجراءات التي تساهم في أهداف التخفيف وتحقيق التوازن الكربوني.

يكتسي النظر في الإجراءات المناخية أهمية خاصة بالنسبة للتخطيط والإدارة المستدامَيْن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي منطقة معترف بها كواحدة من البؤر الساخنة لتغير المناخ في العالم. وتزيد آثار تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية للبحر الأبيض المتوسط من الضغوط الناتجة عن العديد من الأنشطة البشرية، ولا سيما السياحة والملاحة واستغلال النفط والغاز وصيد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

ومن بين أهدافه، يؤكد بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (وإطاره الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية) على أهمية منع آثار المخاطر الطبيعية وتغير المناخ والحد منها، وبالتالي اتخاذ تدابير التخفيف والتكيف معها. على مستوى الاتحاد الأوروبي، يوصي النص الخاص بتخطيط الحيز البحري (EC/89/2014) الدول الأعضاء بإعداد تخطيط الحيز البحري بهدف تحقيق الاستخدام المتوازن والمستدام للحيز البحري، مما يعني حل التضارب بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز التآزر، والأهم من ذلك، "الحفاظ على البيئة وحمايتها وتحسينها، بما في ذلك القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ".

من المنظور العملي، يجب تصميم تخطيط الحيز البحري بمرونة، مما يسمح بتكيّفه التدريجي مع الظروف المتغيرة (أي المعرفة الجديدة حول البيئة البحرية، وأحدث توقعات تغير المناخ وتقييم الآثار ذات الصلة، وتطور السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الخ)، وهذا يعني تصميم آلية قوية لرصد وتقييم ومراجعة تخطيط الحيز البحري، وتنفيذها، كما ويمكن أن تشمل الإدارة التكيفية النشطة تقييماً ومقارنة لسيناريوهات التخطيط البديلة للمنطقة البحرية المعنية.

أصبح مفهوم الإدارة الديناميكية للمحيطات ينتشر تدريجياً في تخطيط الحيز البحري، ويمكن تعريف ذلك على أنه الإدارة التي تتطور بسرعة من حيث المكان والزمان مع التغيرات التي تطرأ على المحيط ومستخدميه، من خلال دمج البيانات البيولوجية الأوقيانوغرافية والاجتماعية و/أو الاقتصادية في الوقت الفعلي القريب. كذلك، يمكن أن يساعد هذا النهج في رفع التحديات التي يفرضها تغير النظام المناخي المستمر، وبالتالي تلك التي تفرضها الظروف الأوقيانوغرافية.

يمكن لتخطيط الحيز البحري معالجة الجوانب العملية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره بطرق مختلفة.

- حل التضاربات الجديدة التي يمكن أن تنشأ بين القطاعات البحرية وبين القطاعات والبيئة البحرية، بسبب التحديات التي يفرضها تغير المناخ.
- التقليل إلى أدنى حد ممكن من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاختيارات التي لا تأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالطقس المتطرف والأحداث بطيئة الحدوث.
- النظر في تدابير مكانية وزمانية تهدف إلى زيادة قدرة القطاعات البحرية الرئيسية وجوانب الحماية البحرية على التكيف.
- النظر في تدابير مكانية تستهدف بشكل مباشر تعزيز الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في العديد من القطاعات البحرية، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لخطة الأمم المتحدة 2030, و والإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ في المناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط والصفقة الأوروبية الخضراء .

تم توفير أدوات وممارسات وقائمة توجيهات مرجعية محددة للنظر في تغير المناخ ضمن تخطيط الحيز البحري على الموقع الإلكتروني الخاص بعمل تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط.
https://msp.iczmplatform.org/

3.4 التفاعلات بين الأرض والبحر

يُستخدم مصطلح "التفاعلات بين الأرض والبحر" (LSI) عادةً في سياق تخطيط وإدارة المناطق البحرية والساحلية. على الرغم من أهميته الكبيرة، لم يتم بعد وضع تعريف وتصور واحد للتفاعلات بين الأرض والبحر أو إضفاء الطابع الرسمي عليها.

يتم تفسير التفاعلات بين الأرض والبحر عمومًا على أنها مجموعة من العمليات التي تربط بين المناطق البرية والبحرية، وقد تشمل هذه العمليات، على سبيل المثال، تدفق المواد المغذية الزراعية والملوثات إلى الأنهار وما قد تحمله إلى المياه الساحلية، فضلاً عن مد أنبوب تحت الماء في منطقة المد والجزر لربط منصة بحرية للنفط والغاز بشبكة الأنابيب الأرضية. تتطلب جميع الاستخدامات البحرية تقريبًا منشآت داعمة على الأرض (مثل موانئ الشحن أو المراسي الترفيهية أو توصيلات الشبكة لمزارع الرياح البحرية). من ناحية أخرى، هناك استخدامات تتم في الغالب على الأرض (على سبيل المثال، السياحة الشاطئية، والواجهة البحرية، والموانئ) والتي يمتد نطاقها أيضًا إلى البحر.

يتم اعتماد بعض التصنيفات الشائعة بشكل عام فيما يتعلق بالتفاعلات بين الأرض والبحر ويتم تطبيقها ضمن تحليل التفاعلات بين الأرض والبحر:

i. التفاعلات بين الأرض والبحر لها اتجاهان - من الأرض إلى البحر ومن البحر إلى الأرض؛

ii. يمكن أن تحتوي التفاعلات بين الأرض والبحر على مكونات طبيعية أو بشرية المنشأ.

يجب أن يراعي تحليل التفاعلات بين الأرض والبحر أيضًا التفاعلات بين عمليات التخطيط وخطط المجالات البرية والبحرية. ومن الأهمية بمكان التأكد من تنسيق العمليات القانونية والإدارية والتشاورية والتقنية (ونأمل أن تكون متصلة) لتجنب الازدواجية غير الضرورية وعدم الاتساق والتضارب وإهدار الموارد و/أو الطلب المفرط على جهود أصحاب المصلحة.

ينبغي فهم تحليل التفاعلات بين الأرض والبحر كعنصر مهم في تخطيط الحيز البحري. عند تنفيذ تخطيط الحيز البحري، من المهم مراعاة التواصل بين الأرض والبحر، والتأكد من تنفيذ تخطيط الحيز بطريقة متكاملة عبر المناطق البحرية والبرية. وهذا أمر مهم لحماية البيئة والتنمية الفعالة للاقتصاديات البحرية والساحلية.

يتضمن تأثير تخطيط الحيز البري على تخطيط الحيز البحري نقلاً للخبرات والأساليب والأدوات اللازمة للتكيف مع السياق البحري. يمكن للرؤى المكتسبة من التخطيط البري أن تفيد في جمع البيانات، وتقييمات الأثر البيئي، وتعاون أصحاب المصلحة في البحر. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان النظر في تميز النظم الإيكولوجية البحرية وتكييف النُهج وفقًا لذلك، عند استخدام التكنولوجيا، وزيادة الوعي، والمساهمة في الأطر القانونية والإدارية للتنمية البحرية المستدامة.

الأهداف المحددة لتحليل التفاعلات بين الأرض والبحر هي:

- تحديد التفاعلات بين الأرض والبحر الأكثر صلة، في الوقت الحاضر وفي المستقبل وتحديد موقعها
- فهم النطاق المكاني للتفاعلات بين الأرض والبحر وفي النهاية تحديد المناطق الساخنة
- تحديد التدابير التي يتم تضمينها في خطة تخطيط الحيز البحري، والتي تهدف إلى إدارة الآثار/التآزر على الأنشطة البحرية والنظم الإيكولوجية التي تحددها التفاعلات بين الأرض والبحر.

يتكوّن تحليل التفاعلات بين الأرض والبحر ضمن تخطيط الحيز البحري والذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط من 3 مكونات رئيسية: الجرد، التحليل المتعمق للتفاعلات بين الأرض والبحر الرئيسية، وإبلاغ الخطة/التوصيات لمعالجة التفاعلات بين الأرض والبحر (انظر الرسم البياني أدناه).

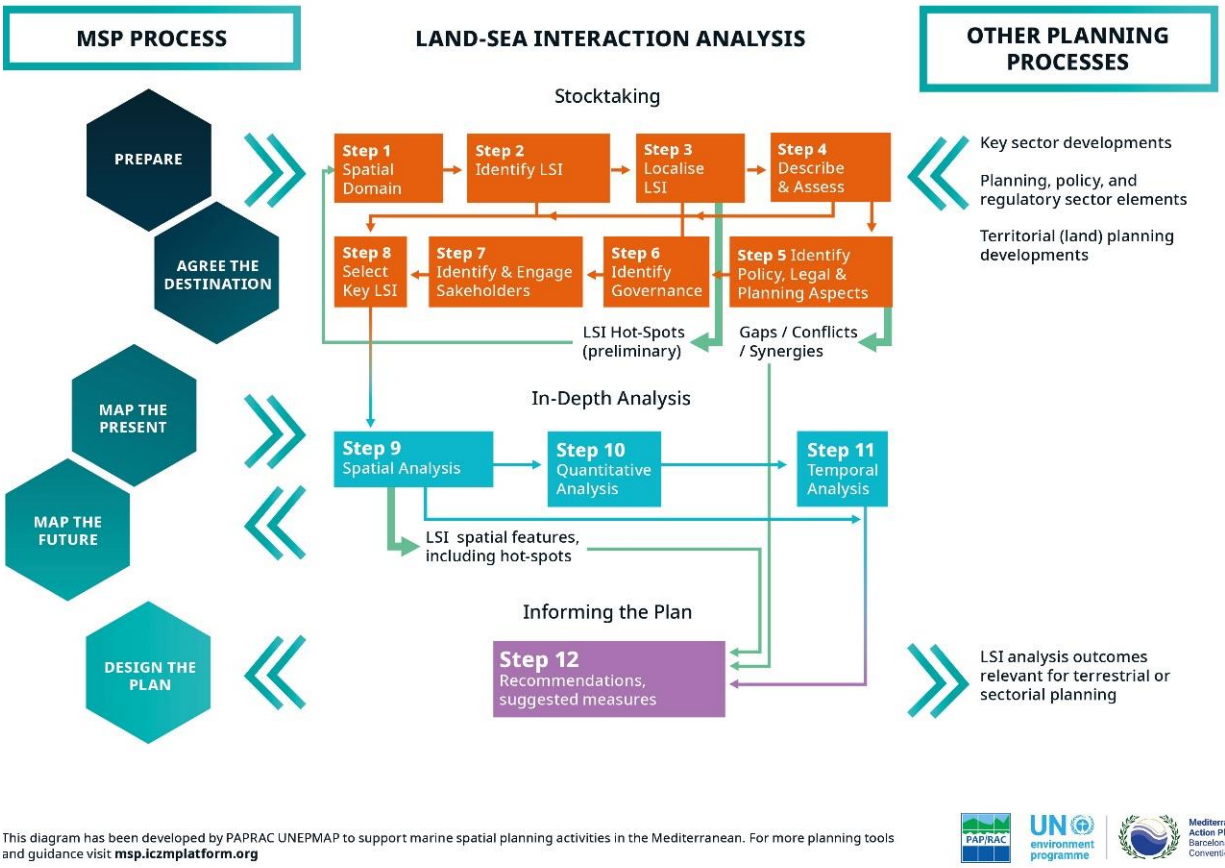

تم توفير أداة تحليل التفاعلات بين الأرض والبحر، إلى جانب بعض الأمثلة على تطبيقه العملي، على الموقع الإلكتروني الخاص بعمل تخطيط الحيز البحري في البحر المتوسط.
https://msp.iczmplatform.org/

4.4 الاقتصاد الأزرق

يشير الاقتصاد الأزرق إلى استخدام البيئة البحرية ومواردها لتحقيق التنمية الاقتصادية. يغطي هذا المفهوم مجموعة واسعة من القطاعات الاقتصادية مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنقل والسياحة الساحلية والطاقة المتجددة وغير المتجددة واستخراج المعادن والحفاظ على الطبيعة، بالإضافة إلى القضايا البيئية ذات الصلة مثل التلوث وتحمض المحيطات والاستغلال المفرط وفقدان الموائل. ويهدف الاقتصاد الأزرق كمفهوم، إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي والحفاظ على سبل العيش أو تعزيزها مع ضمان الاستدامة البيئية للمحيطات والمناطق الساحلية في الوقت نفسه.[4]

ومع ذلك، فإن التحدي الذي يواجه الاقتصاد الأزرق يبقى متمثلاً في تعزيز الأهمية الاقتصادية لمختلف الاستخدامات البحرية، مع إدارة البيئة البحرية بشكل مستدام على المدى الطويل. ولذلك، فمن الضروري اعتماد نهج متكامل يأخذ في الاعتبار ترابط العوامل الاقتصادية

[4] مشروع تعزيز ادارة النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة GEF LME:LEARN 2018. دليل الاقتصاد البيئي لإدارة النظام الإيكولوجي البحري. باريس، فرنسا.

والاجتماعية والبيئية. وينطوي ذلك على تعزيز الممارسات المستدامة التي توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية، مع الاعتراف أيضا بأهمية البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وإشراك أصحاب المصلحة.

ويلعب تخطيط الحيز البحري، إلى جانب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، دوراً رئيسيًا في توفير مثل هذا الإطار الشامل، من خلال تعزيز الاستخدام الرشيد للموارد البحرية للتغلب على العقبات التي تعترض تنمية الاقتصاد الأزرق. بإمكان تخطيط الحيز البحري تسهيل تطوير الاقتصاد الأزرق المستدام بعدة طرق:

- من خلال اعتماد نهج قائم على النظام الإيكولوجي، ويمكنه ضمان الحفاظ على الكائنات الحية والبيئة البحرية غير الحية؛
- قد يلعب دورًا حاسمًا في سد الفجوات المعرفية في القطاعات الرئيسية والبيئة البحرية؛
- يمكنه تعزيز الاستخدامات المتعددة وتحديد المواقع للاستخدامات الجديدة والناشئة؛
- ويمكن أن يكون بمثابة أداة تساعد على تحسين ثقة المستثمرين من خلال تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ، وبالتالي خلق بيئة مؤاتية للاستثمار في تطوير التكنولوجيات الزرقاء المبتكرة؛
- يمكنه تسهيل التخفيف من آثار تغير المناخ، من خلال إعطاء الأولوية للاستخدامات والأنشطة البحرية ذات صفر انبعاثات أو انبعاثات بحدود دنيا، بالإضافة إلى تخصيص مناطق للطاقة المتجددة والتقاط الكربون الأزرق؛
- يمكن لتخطيط الحيز البحري العابر للحدود أن يعزز التعاون عبر الحدود من أجل التنمية الإقليمية[5].

ولذلك، يمكن أن يكون تخطيط الحيز البحري أداة لتأكيد الاستخدام المستدام للموارد البحرية وتحقيق فوائد الاقتصاد الأزرق.

V. عملية تخطيط الحيز البحري

ينبغي أن يتم تصميم تخطيط الحيز البحري بناءً على خصائص المناطق البحرية المعنية. ولكن، هناك خطوات مشتركة يعتدّ بها في معظم المبادرات والوثائق التوجيهية الخاصة بتخطيط الحيز البحري، مثل جمع البيانات وتحليلها، والتشاور مع أصحاب المصلحة، والتطوير التشاركي للخطة، ومراحل التنفيذ اللاحقة، والتطبيق، والتقييم، والمراجعة. تماشيًا مع المنهجيات وممارسات تخطيط الحيز البحري في البحر الأبيض المتوسط، تشتمل عملية تخطيط الحيز البحري على سبع خطوات مترابطة تتوافق إلى حد كبير مع عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيما يتعلق بالاستراتيجيات والخطط الساحلية.

لا ينبغي بأي حال من الأحوال اعتبار هذه المراحل إلزامية، حيث يجب تكييف كل عملية تتعلق تخطيط الحيز البحري وفقًا للخصائص المحددة لنطاقها الجغرافي وأهدافها ونتائجها المتوقعة. وبدلاً من ذلك، يمكن اعتبارها بمثابة قائمة مرجعية لاختيار العناصر التي تعتبر ذات صلة بعملية تخطيط الحيز البحري المرجوة.

1.5 بدء العملية والتحضير

إن وجود أساس متين لعملية التخطيط أمر حيوي. ينبغي أن تشمل:

- *بناء علاقات مع الشركاء وأصحاب المصلحة والأفراد الذين يمكنهم دعم عملية وضع الخطة؛*
- *مواجهة التحديات التقنية والبشرية؛*
- بناء مهارات الاتصال اللازمة *لتمكين الشركاء وأصحاب المصلحة من وضع تصور واضح بالمشاكل والمستقبل المحتمل والحلول وتسهيل إدراجها ضمن الخطة.*

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- الاتفاق على صلاحيات الهيئة التوجيهية لتخطيط الحيز البحري وهيكلها وأهدافها واختصاصاتها
- إشراك الوزارات والسلطات الشريكة الرئيسية وضمان دعمها لعملية تخطيط الحيز البحري
- الاتفاق على حدود منطقة تخطيط الحيز البحري
- النظر في المستوى المكاني الأوسع للتحليل، الذي يتجاوز الحدود الإدارية مع مراعاة التفاعلات مع الأنشطة البشرية البرية
- إنشاء فريق متعدد التخصصات من الخبراء يضم علماء البحار، لدعم القرارات القائمة على العلم عبر عملية التخطيط بأكملها وبالتالي ضمان تطبيق نهج النظام الإيكولوجي
- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين واهتماماتهم وتأثيرهم

[5] يونسكو-اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (IOC) 2021. موجز السياسات العالمية لتخطيط الحيز البحري: تخطيط الحيز البحري والاقتصاد الأزرق المستدام باريس، يونسكو. (موجز سياسات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات رقم 2)

- تحديد الجهات الفاعلة الاجتماعية، ودعم التنوع والمساواة بين الجنسين
- تحديد القطاعات ذات الصلة (وممثليها) التي ستكون الأكثر تأثراً بتغير المناخ
- تحديد وتصميم أساليب وأدوات التوعية واستخدامها لضمان مشاركة الجهات الاجتماعية الفاعلة طوال العملية
- الاتفاق على برنامج عمل تخطيط الحيز البحري والإطار المؤسساتي لصياغته
- إذا لزم الأمر، بدء عملية التقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) مع ربطها بالخطوات التالية من عملية تخطيط الحيز البحري
- تأمين القدرات المؤسساتية والتمويل لإعداد تخطيط الحيز البحري، بما في ذلك الرسومات وغيرها من أدوات نظام المعلومات
- التأكد من وجود الإجراءات والهياكل الخاصة بالمشاورات الدولية و/أو التعاون الدولي
- إنشاء نظام تخطيط تشاركي فعال، في حالة إعداد تخطيط الحيز البحري العابر للحدود.

2.5 تقييم السياق وتحديد الرؤية

فتح نقاشات واسعة النطاق في المجتمع، لتحسين مواضيع الخطة مما يسمح بالتركيز على الرؤية الاستراتيجية لمنطقة البحرية وتشرحها بوضوح.

يتم وضع الخطة مع الأخذ في الاعتبار العدد الكبير من الاتفاقات والاتفاقيات العالمية والمتوسطية، والسياسات والبرامج الوطنية والخطط والسياسات الإقليمية وشبه الإقليمية والمحلية القائمة.

الناتج الرئيسي لهذه المرحلة هو وثيقة تحديد النطاق - تحديد خارطة الطريق والأدوات اللازمة لتحقيق رؤية استراتيجية متفق عليها وأهداف طموحة للمنطقة المعنية.

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- جرد وتحليل جميع السياسات والاتفاقيات ذات الصلة على المستوى الدولي والوطني ودون الوطني
- إشراك أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية في عملية تحديد الأهداف/الرؤية رفيعة المستوى
- تحديد القائمة الموسعة من المواضيع والمسائل التي يمكن أن يشملها تخطيط الحيز البحري. إيلاء اهتمام خاص للأهداف رفيعة المستوى لتخطيط الحيز البحري والتي قد تتأثر بتغير المناخ، بالإضافة إلى أهداف تحقيق الوضع البيئي الجيد أو الحفاظ عليه.
- تحديد الرؤية الإستراتيجية (الأهداف عالية المستوى) لمستقبل المنطقة المعنية
- تحديد المقاييس والأنظمة والمعايير المكانية والزمانية المتاحة بالفعل لتحقيق الأهداف العليا للخطة
- تلخيص النتائج الرئيسية في تقرير تحديد النطاق؛ الموافقة والنشر.

3.5 تحليل الظروف القائمة

جمع وتحليل المعلومات، بما في ذلك التفاعلات بين الأرض والبحر، وتحديد التضارب والتعايش والتوافق.

هذه هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات. ولكن، من المهم تركيز عملية جمع المعلومات فقط على ما هو "مناسب للغرض"، أي ما هو مناسب وذو معيار ضروري لإرشاد عملية تطوير الخطة وسياساتها.

ومن الأهمية بمكان تقييم المعرفة المحلية بشكل مناسب. وتشمل هذه المعرفة الفهم والمهارات وحتى الفلسفات التي طورتها المجتمعات المحلية والمستخدمون الذين لديهم تاريخ طويل ويتمتعون بخبرات في التفاعل مع محيطهم البحري.

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- تحديد المعلومات المكانية ذات الصلة، باتباع نهج مركّز ومناسب للغرض
- تحليل وجرد الخصائص الأوقيانوغرافية والبيئية ذات الصلة
- تحليل وجرد الأنشطة البحرية القائمة وتفاعلاتها. ومن المهم بشكل خاص تقييم آثار تغير المناخ على مختلف القطاعات، ويفضل تحديدها مكانيا
- تحليل أهم مخططات الحيز البحري في منطقة التخطيط
- تحليل مجالات التضارب والتوافق والتعايش وفرص الاستخدام المتعدد والنقاط الساخنة
- إشراك أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية لتحليل الظروف القائمة

4.5 تحليل الظروف المستقبلية

وصف الاتجاهات والتوقعات المستقبلية المحتملة، والنقاط الساخنة الرئيسية، وسيناريوهات الاستخدامات البحرية المستقبلية.

في هذه المرحلة، يبدأ نطاق التخطيط في التركيز على العناصر والموضوعات والقضايا الرئيسية التي تشكل مستقبل المنطقة موضوع التخطيط. أيضاً، يتم تحديد الاتجاهات المستقبلية حيثما أمكن ذلك. يتم الحثّ بقوة على استخدام السيناريوهات المستقبلية - حيث يُجمَع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية الرئيسية للمساعدة في وضع سيناريوهات مستقبلية معقولة للاستخدامات البحرية الفردية، ومناطق التضارب المحتملة، والتعايش والتوافق مع الاستخدامات الأخرى، بالإضافة إلى التأثيرات التراكمية على البيئة. ومن ثَمَّ، فإن هذه المرحلة النوعية تعتمد بشكل كبير على خبرة ومعرفة كل من له مصلحة في مستقبل منطقة المخطط البحري.

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- تحديد العناصر الرئيسية للرؤية التي تشكل التطور المستقبلي لمنطقة التخطيط
- تحليل الاتجاهات والإسقاطات المتاحة وخيارات تطوير الأنشطة الاقتصادية البحرية. التقييم بشكل سليم للتأثيرات المحتملة للأنشطة التي تم تخطيطها حديثًا والتي تمتد إلى ما هو أبعد من منطقة تخطيط الحيز البحري (بما في ذلك الجزء البري)
- إشراك أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية في وضع السيناريوهات المستقبلية - أوصاف نوعية غير رسمية للاستخدامات البحرية الفردية المستقبلية المحتملة
- تحديد المناطق شديدة التأثر أو المعرضة للعديد من الأنشطة المتضاربة من خلال التقييم والتحديد المكاني للضغوط والآثار (التراكمية) للأنشطة البشرية على الموارد البحرية، وكذلك الآثار المتوقعة لتغير المناخ على القطاعات المختلفة والبيئة البحرية.

5.5 تحديد المسائل الرئيسية

الاتفاق على المسائل الرئيسية التي ستركز عليها الخطة في مرحلة التصميم.

تحديد نطاق الخطة وشكلها النهائي في هذه المرحلة من خلال اختيار القضايا الرئيسية التي تم تناولها في الخطة.

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- تحديد المسائل الرئيسية التي ينبغي معالجتها في مرحلة التصميم بناءً على نتائج مرحلة التحليل
- إشراك أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة الاجتماعية في صياغة المسائل الرئيسية.

6.5 مرحلة التصميم: إعداد تخطيط الحيز البحري

تحديد إجراءات التخطيط وتفصيل موقعها مكانياً وزمانياً والتحقق منها ونشرها.

يتم في هذه المرحلة توضيح التدابير المحددة لتخطيط الحيز البحري. وإلى جانب التدابير المكانية مثل تقسيم المناطق، فمن المحتمل أن تشمل تدابير لإدارة الأنشطة في الوقت المناسب، وتحديد القيود وطبيعة الأنشطة المحددة. وقد تشمل التدابير الأخرى الحوافز والمثبطات الاقتصادية، إلى جانب التنظيم والإنفاذ، والتثقيف والتوعية العامة. يجب أن تتضمن الخطة على وجه التحديد أهداف التكيف والتخفيف والتدابير ذات الصلة لمختلف القطاعات والتي يمكن تنفيذها في إطار خطة التخطيط البحري. ووفقا لنهج النظام الإيكولوجي، فيجب ألا تطغى الأهداف والتدابير المقابلة للتنمية الاقتصادية على أهداف الحفاظ على التنوع البيولوجي، كما ويجب عليها التركيز، إلى أقصى حد ممكن، على تحقيق الوضع البيئي الجيد أو الحفاظ عليه.

وينبغي أيضًا تحديد الترتيبات المؤسساتية المستقبلية لتنفيذ الخطة ومراقبتها في هذه المرحلة، مما يضمن تحويل الخطة إلى وثيقة نافذة وأن الجهات الفاعلة الرئيسية تستمر في العمل بطريقة متكاملة لتنفيذها.

كما يجب أن تضع الخطة أسس رصدها وتقييمها في المستقبل من خلال وضع بروتوكولات ومؤشرات للرصد.

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- تحديد الوحدات التخطيطية مع مراعاة الحدود الطبيعية (مثلاً توسع مروج الأعشاب البحرية)
- تحديد الأهداف التفصيلية المرتبطة بالرؤية الإستراتيجية والسيناريو المفضل
- تصميم ووضع تدابير التخطيط
- اعداد الترتيبات المؤسساتية المستقبلية والاتفاق عليها لضمان اتباع نهج متكامل لتنفيذ تخطيط الحيز البحري
- وضع بروتوكولات للرصد والتقييم البيئي والإيكولوجي لمنطقة تخطيط الحيز البحري، بما في ذلك المؤشرات. وينبغي تفعيل أوجه التآزر مع برامج الرصد الموجودة بالفعل لتقييم الحالة البيئية للمياه البحرية الساحلية (أنظمة المؤشرات الموضوعة ضمن برنامج الرصد والتقييم المتكامل (IMAP) على مستوى البحر المتوسط والإطار الاستراتيجي للبيئة البحرية (MSFD) والتوجيهات الإطارية بشأن المياه (WFD) على المستوى الأوروبي).
- وضع بروتوكولات للرصد والتقييم الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة تخطيط الحيز البحري، بما في ذلك المؤشرات
- المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة والفاعلين الاجتماعيين في إعداد خطة التخطيط البحري والتدابير ذات الصلة أمر ضروري
- تصميم ونشر مشروع تخطيط الحيز البحري في إطار جذاب وسهل الوصول إليه للتشاور حوله
- وضع اللمسات الأخيرة والموافقة عليه على مستوى عال.

7.5 تنفيذ تخطيط الحيز البحري ورصده وتقييمه

الحصول على الموافقة الرسمية، ونشر الخطة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

قد يتطلب شرعنة الخطة من خلال الموافقة عليها سياسياً، وفقا للمتطلبات القانونية الوطنية، الكثير من الوقت والموارد. تساهم مشاركة ودعم أصحاب المصلحة والمجتمع الذي تم إنشاؤه من خلال عملية الإعداد، في إنجاح هذه الخطوة.

يعد نشر الخطة ورؤيتها على نطاق واسع بعد فترة طويلة من وضعها أمرًا ضروريًا للتأكد من أنها تلعب دورًا مركزيًا في التنمية المستدامة المستقبلية للمنطقة موضوع الخطة.

وتحتاج الخطة إلى تقييم ومراجعة منتظمة، وتضمينها أية تغييرات تتفق مع السياسات أو الاستراتيجيات التي تحدد أهداف دولية للاستدامة أكثر طموحًا. عند مراقبة تنفيذ الخطة، ينبغي أيضًا تقييم المقايضات والمنافع المشتركة المحددة (فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي، والعدالة الاجتماعية، والحفاظ على المواقع الثقافية المغمورة بالمياه، وما إلى ذلك).

يمكن تحقيق ذلك باستخدام مخطط المهام والمبادرات المحتملة التالي:

- الحصول على الموافقة القانونية على المستوى الحكومي لبرنامج تخطيط الحيز البحري
- تصميم خطة لتنفيذ ونشر الخطة
- رصد وتقييم عملية تخطيط الحيز البحري.]